أهداف المحاضرة:

_ تحديد مفهوم الضبط الاجتماعي.

_ التعرف على أهم القضايا التي قامت عليها نظرية الضبط الاجتماعي.

_ محاولة اسقاط النظرية على ظاهرة من الظواهر الاجتماعية.

نظرية الضبط الاجتماعي:

_ الضبط الاجتماعي هو مصطلح يستخدم على نطاق واسع في علم الاجتماع ليشير إلى العمليات الاجتماعية التي ينتظم بها سلوك الأفراد أو الجماعات، حيث أن كل المجتمعات لديها معايير وقواعد لضبط السلوك، ولا يمكن وجود أي مجتمع دون وجود ضوابط تحدد سلوكيات أفراده، أي آليات لتأكيد الامتثال لهذه المعايير، والتعامل مع الخروج عليها أو الانحراف عنها.

_ إن مصطلح الضبط الاجتماعي يشير إلى أن سلوك الفرد وتصرفاته محددة بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد، والمجتمع الذي يضم هذه الجماعات، وان الهدف من هذا الضبط هو تحقيق النظام الذي يحظى بالقبول والموافقة من جانب المجتمع لأجل الحفاظ على استقراره وتماسكه واستمراره.

عرف" **بول لاندثر** "الضبط الاجتماعي بأنه سلسلة العمليات الاجتماعية التي تجعل الفرد مسؤولا اتجاه المجتمع، وتقيم النظام الاجتماعي، وتحفظه، ويعمل على تكوين شخصية الفرد عن طريقة عملية التطبيع وتسمح بتحقيق نظام اجتماعي كامل.

يتضمن المفهوم السوسولوجي للضبط الاجتماعي عند **ريس Reiss** كلا من التنشئة الاجتماعية التي بموجبها يكتسب الشخص ضبط الذات، والتحكم في سلوك الشخص من خلال التطبيق الخارجي للعقوبات الاجتماعية، و المكافئة على الامتثال، والعقوبة على الانحراف.

عمدت هذه النظرية في تفسير السلوك الاجرامي على انه استجابة طبيعية للبناء الاجتماعي حيث ان اخفاق وفشل المجتمع في التحكم في أفراده من خلال القيود التي اوجدها المجتمع.

تنظر هذه النظرية إلى أن التدابير الاجتماعية والمتمثلة في الامتثال للمعايير واحترامها هو الشرط الأساسي والضامن للضبط، وغيابه يؤدي إل الجريمة والانحراف.

وهناك ثلاثة أنماط من الضبط الاجتماعي:

1-الضبط المباشر : وهو أسلوب ظاهري يشير إلى الروابط التي توضع أمام الفرد مثل القوانين الرسمية التي تجرم أنواعا معينة من السلوك و تضع له صور مختلفة من العقاب.

2-الضبط الغير مباشر وهو يركز أساسا على الارتباط العاطفي بالوالدين وبأشخاص معينين.

3-الضبط الذاتي: وهو يشير إلى الشعور لدى الفرد والذي يعمل عل توجيه سلوكه عندما تتدرج القواعد والقوانين في نفس الفرد، تصبح جزءا لا يتجزأ منه.

رائد هذه النظرية هو **هرشي Hirschi 1969** والتي اعتمد فيها على دراسة ميدانية في ولاية **كاليفورنيا** ليطور بعدئذ نظريته المشهورة، ويمكن القول أنها من النظريات الاجتماعية في تفسير الجريمة في حقبة الستينات من القرن الماضي، ويرى **هرشي** في نظريته أن الناس أحرار في ارتكاب الجريمة، وما يمنعهم من ارتكابها هو علاقاتهم أو روابطهم الاجتماعية، وهكذا جاء سؤال النظرية الرئيسي مخالفا لنظريات الخمسينات التي حاولت الإجابة عن سبب ارتكاب الجرائم من خلال التساؤل القديم الجديد " لماذا يرتكب الناس الجريمة؟" فيما عكس هرشي هذا السؤال وقال: " لماذا لا يرتكب الناس الجريمة؟" وكانت الاجابة هي العلاقة بين الفرد والمجتمع، فكلما كانت علاقة الفرد بالمجتمع قوية كلما قلت فرص الانحراف، ولكن ليس بالضرورة، كما يرى ايضا أن ضعف الضبط في أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع كالأسرة والمدرسة والنادي وجماعة الرفاق والعمل وغيرها يؤدي إل ضعف الرابطة التي تربط الأفراد بالنظام أيضا، وتسمح هذه الرابطة الضعيفة بصورة آلية بحدوث درجة أكبر من الانحراف، ويذكر أن لرابطة الاجتماعية تتميز بوجود أربعة عناصر وهي:

-الارتباط: فقوة الارتباط بالآخرين مثل الأبوين والأصدقاء والإخوة أو بالمؤسسات يمكن أن تمنع وقوع الانحراف.

-الاندماج: كلما زاد الاندماج زادت الفاعلية وبذلت الطاقة في سبيل هذا الاندماج بحيث يصبح الفرد مرتبطا بمواعده المحددة و أعماله التي تشغل جل وقته و عندها يصبح الفرد ليس لديه الوقت للانحراف.

-الالتزام: عملية الالتزام والامتثال عند الفرد تحد من ارتكاب الجريمة فيكفي الفرد قبل قيامه بالجريمة التفكير بالمخاطر المترتبة عليها.

–الاعتقاد: عرف مفهوم المعتقد في نظريته بأنه الاقرار بالقيم التقليدية والاعتراف بها وخاصة الاعتقاد بان القوانين والاعراف في المجتمع صحيحة اخلاقيا و ينبغي ان تطاع.

على الفرد أن يحترم القوانين فعندما يصاب بالضعف وتختفي يصبح الفرد أكثر حرية ويسعى وراء تحقيق مصلحته.

نستنتج في الأخير أنه إذا فشلت أساليب الضبط الاجتماعي في فرض احترام القواعد ومعاقبة وردع من يحيد عنها يؤدي ذلك إلى الجريمة والانحراف، فهناك علاقة عضوية بين كل من قوة وفاعلية الضبط الاجتماعي والإقبال عل السلوك الاجرامي، فكلما كان هناك تفعيل للضبط الاجتماعي وأدواته داخل البيئات الاجتماعية تراجع السلوك العنيف والاجرامي والعكس صحيح.